الأمم المتحدة

A/57/15 (Part III)

الجمعية العامة

Distr.: General
5 November 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التاسعة والأربعين*

(جنيف، ٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)

* هذه الوثيقة نسخة مسبقة من تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التاسعة والأربعين، المعقودة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وستصدر بصورتها النهائية، مع تقريري الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة والدورة التنفيذية الثامنة والعشرين للمجلس، بوصفها من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٥ (A/57/15).

081102 081102 02-68259 (A)
0268259

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٤

أولا – الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله ٥

ألف – التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً (البند ٤ من جدول الأعمال) ٥

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٧٠ (د – ٤٩) ٥

باء – إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التكيف الهيكلي والحد من الفقر في أفريقيا (البند ٥ من جدول الأعمال) ٨

جيم – استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد (البند ٧(أ) من جدول الأعمال ١٠

المقرر ٤٧٢ (د – ٥٩) ١٠

دال – الإجراءات الأخرى التي اتخذت بشأن البنود الموضوعية ١١

١ – استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (البند ٧ (أ) من جدول الأعمال) ١١

٢ – النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ٧ (ب) من جدول الأعمال) ١٢

٣ – التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الخامس والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (البند ٨ من جدول الأعمال) ١٢

٤ – الترتيبات المتعلقة بالدورات العادية للمجلس (البند ١٠(أ) من جدول الأعمال) ١٢

ثانيا – موجز المناقشات التي دارت بشأن البنود الفنية المدرجة في جدول أعمال المجلس ١٢

ألف – الجزء الرفيع المستوى: كيف يمكن لعملية ما بعد الدوحة أن تحقق أفضل أداء لصالح التنمية؟ (البند ٢ من جدول الأعمال) ١٢

باء – الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: وضع البلدان النامية في التجارة العالمية (البند ٣ من جدول الأعمال) ١٦

جيم – استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية (البند ٦ من جدول الأعمال) ١٨

دال – النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ٧ (ب) من جدول الأعمال) ١٩

ثالثا – المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل ٣٢

ألف – افتتاح الدورة ٣٢

باء – انتخاب أعضاء المكتب (البند ١(أ) من جدول الأعمال) ٣٣

جيم – إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها (البند ١(ب) من جدول الأعمال) ٣٣

دال – عضوية الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية ٣٤

هاء – اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١ (ج) من جدول الأعمال) ٣٤

واو – جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للمجلس (البند ١(د) من جدول الأعمال) ... ٣٥

زاي – الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس (البند ١٠(ب) من جدول الأعمال . ٣٥

حاء – اعتماد التقرير (البند ١٢ من جدول الأعمال) ٣٥

المرفق

الأول – جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية ٣٦

مقدمة

١ - عُقدت الدورة التاسعة والأربعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وخلال تلك الدورة، عقد المجلس سبع جلسات عامة هي الجلسات ٩٣٠ إلى ٩٣٦.

٢ - وهذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أُعد بإشراف رئيس المجلس، وفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في مرفق مقرره ٣٠٢ (د-٢٩) المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. ويسجل التقرير على النحو المناسب الإجراءات التي اتخذها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله (الفرع أولاً)، وموجز المناقشات التي دارت بشأن بنود معينة (الفرع ثانياً)، والمسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية (الفرع ثالثاً).

٣ - وسترد في المجلد الثاني من تقرير المجلس عن دورته التاسعة والأربعين - الذي سيصدر في وقت لاحق في الوثيقة TD/B/49/15(Vol.II) - جميع البيانات التي أدلي بها أثناء الدورة بشأن شتى بنود جدول الأعمال.

أولا – الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله

ألف – التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ٢٠٠١–٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً: (أ) تنفيذ الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً (ب) الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً: المزايا الفعالة ومسألة التخريج

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٧٠ (د – ٤٩)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ – **يحيط علماً** بالمعلومات الواردة في تقريري المعلومات الأساسية المقدمين من أمانة الأونكتاد والصادرين في الوثيقتين TD/B/49/6 وTD/B/49/7، وبالمعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة في أثناء الاجتماع، ويعرب عن تقديره للجهود التي بذلت حتى الآن في تنفيذ الالتزامات والإجراءات ذات الصلة في برنامج عمل العقد ٢٠٠١–٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛

٢ – **يشجع** أمانة الأونكتاد على مواصلة جهودها المبذولة في إطار ولايتها دعماً لأقل البلدان نمواً، ومواصلة تقديم التقارير إلى المجلس في دوراته العادية عن أنشطة الأونكتاد المضطلع بها لصالح هذه البلدان، ويؤكد ضرورة مساهمة الأونكتاد في عمليات الاستعراض التي تجري بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١–٢٠١٠، على أن يضع في اعتباره عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة؛

٣ – **يؤكد** ضرورة التعاون تعاوناً نشطاً أوثق بين الأونكتاد وغيره من أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة في إطار التعاون بين الوكالات، لا سيما التعاون مع مكتب الممثل السامي لأجل أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على أن يشمل هذا التعاون مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وذلك لأهداف إيجاد أقصى أشكال التآزر وتجنب تكرار الجهود، وتنظيم المنافع التي تعود على أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإذ يشعر بالأمل، في هذا الصدد، إزاء التعاون الجاري بين الأونكتاد، ومكتب الممثل السامي، يؤكد وجوب مواصلة تعزيز هذا التعاون؛

٤ – **يؤكد** من جديد أهمية إدماج برنامج عمل بروكسل في التيار الرئيسي لبرنامج عمل الأونكتاد وعملياته الحكومية الدولية؛

٥ - **يشدد** على أهمية إدماج التجارة في التيار الرئيسي لخطط التنمية الوطنية، ويرحب بمساهمة أمانة الأونكتاد مساهمة مستمرة في تنفيذ الإطار المتكامل، ويطلب إليها تعزيز تلك المساهمة، لا سيما بوضع الخطط وتنفيذها لبناء القدرات المتصلة بالتجارة وذلك كمتابعة للدراسات التشخيصية؛

٦ - **يرحب** بدور الأونكتاد في تنفيذ الإطار العالمي للتعاون في النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وبين جماعة المانحين، ويشجع الأمانة على القيام ضمن حدود ولايتها بتقديم الدعم الجوهري والتقني للأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر المقرر عقده في عام ٢٠٠٣ في كازاخستان؛

٧ - **يلاحظ بعين التقدير** خدمات الأمانة البحثية والاستشارية بشأن التعرض للأخطار في الميدان الاقتصادي في عدد من أقل البلدان نمواً، ويوصي بمواصلة هذه الأنشطة؛

٨ - **يؤيد** الأمانة في جهودها المبذولة لمتابعة أعمالها البحثية والتحليلية بشأن المنافع المستمدة فعلاً من وضع البلد الأقل نمواً وذلك بهدف تحديد نُهج لجعل هذا الوضع أداة أكثر فعالية للتحول الاجتماعي – الاقتصادي والاقتراب من البلدان النامية الأخرى على نحو يعزز وجود ''استراتيجية خروج'' مناسبة لأقل البلدان نمواً التي تقترب من عتبات التخرج؛

٩ - **يؤكد** الحاجة إلى استمرار تقديم المساعدة التقنية من الأونكتاد إلى أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تحديد أكثر تدابير الدعم الدولية فعالية إزاء وضع البلد الأقل نمواً وذلك بهدف إحداث ما يؤدي إلى إحراز تقدم بنيوي في اقتصاداتها؛

١٠ - **يلاحظ بقلق** الهبوط المستمر في أسعار السلع الأساسية الذي يؤدي إلى وقوع خسائر هائلة في حصائل الصادرات في غالبية أقل البلدان نمواً، ويطلب إلى الأمانة أن تقوم، عن طريق التعاون مع وكالات أخرى ذات صلة مثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومركز التجارة الدولية، باستكشاف سبلٍ لتعزيز أنشطتها في ميادين التنويع، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات لإحداث زيادة في القيمة المضافة في قطاع السلع الأساسية في أقل البلدان نمواً؛

١١ - **يطلب** إلى أمانة الأونكتاد أن تولي اهتماماً شديداً ومستمراً، في سياق تحليلها للمنافع المستمدة فعلاً من وضع البلد الأقل نمواً، للأثر المتوقع من آخر المبادرات المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً في مجال دخول الأسواق دخولاً تفضيلياً، ومن هذه المبادرات

مبادرة ''كل شيء عدا الأسلحة''، ومبادرة ''قانون النمو والفرص في أفريقيا''، ومبادرات أخرى مماثلة لها؛

١٢ - **يدرك** الصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ويطلب إلى الأونكتاد أن يواصل تقديم المساعدة الكافية في هذا المجال، وأن يعزز دعمه للأنشطة الأخرى المتصلة بمنظمة التجارة العالمية التي يضطلع بها لصالح أقل البلدان نمواً؛

١٣ - **يلاحظ بعين التقدير** النتائج التي أُحرزت حتى الآن ووجهة الأنشطة القادمة في البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التنسيق المعزّز بين شُعب الأمانة والروابط المحسنة بين أعمال تحليل السياسة في الأونكتاد وأنشطته في مجال بناء القدرات لصالح أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، ويحثّ الأمانة على التركيز على مجالات تقع في نطاق ولايتها، لا سيما المجالات التي يوجد لدى الأونكتاد فيها خبرة فنية وميزة نسبية واضحة؛

١٤ - **يعرب عن التقدير العميق** للمانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف لمساهماتهم المالية المستمرة والسخية في صندوق الأونكتاد الاستئماني لأقل البلدان نمواً؛

١٥ - **يحث** المانحين على الاستجابة للحاجة إلى موارد من خارج الميزانية للأغراض التالية: تمكين الأمانة من المساهمة مساهمة فعّالة في تنفيذ ومتابعة الإطار المتكامل وفي الأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر والمقرر عقده في عام ٢٠٠٣؛ والاضطلاع بالتحليل والرصد للمنافع الفعلية المستمدة من وضع البلد الأقل نمواً؛ وتجديد موارد صندوق الأونكتاد الاستئماني لأقل البلدان نمواً من أجل المزيد من أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً.

الجلسة العامة ٩٣٦
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

باء – إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التكيف الهيكلي والحد من الفقر في أفريقيا

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٧١ (د – ٤٩)

١ – انعقدت دورة مجلس التجارة والتنمية في وقت حساس لشعوب أفريقيا. ويرحب المجلس بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهو برنامج للاتحاد الأفريقي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (القرار ٢/٥٧)، وهو يرى فيه معلماً هاماً من معالم تاريخ أفريقيا وعلاقاتها مع المجتمع الدولي على أساس الشراكات.

٢ – وتشكل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا جهداً حازماً من جانب الأفارقة للتحكم في مصيرهم بأنفسهم من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على مبادئ تهدف إلى تأمين الديمقراطية والحكم السديد والتسوية السلمية للمنازعات، والمدعومة بآليات ترمي إلى تحقيق هذا الهدف. والشراكة الجديدة في حد ذاتها قد أفرزت دعماً قوياً من جانب المجتمع الدولي كإسهام هام لوضع أفريقيا على مسار التنمية المستدامة من أجل تحقيق الهدف المتفق عليه دولياً والمتمثل في الحد من الفقر بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٣ – ومراعاة للاستعراض المستقل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، يدعو المجلس الأونكتاد إلى استخلاص دروس قيِّمة منه في أنشطته الداعمة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤ – ويرحب المجلس بالتأكيد المتجدد على الحد من الفقر، ويسره كون ورقات استراتيجيات الحد من الفقر تسهِّل توخي نُهج متماسكة ومتكاملة في تصميم سياسات التنمية. كما يسلم المجلس بكون ورقات استراتيجيات الحد من الفقر كثيفة الاستخدام للموارد، وبكون تطورها يعتبر جزءاً من عملية تعلُّم يجب تقييمها بانتظام على أساس مستقل. ويرى المجلس وفقاً لذلك أن تقرير أمانة الأونكتاد المعنون ''من التكيف إلى الحد من الفقر: ما الجديد في الأمر؟'' يمثل إسهاماً في عملية تقييم السياسات العامة.

٥ – ولقد أجمعت المؤتمرات الدولية التي عُقدت مؤخراً على أهمية الشراكات والملكية والمشاركة. ويلاحظ المجلس أن تنفيذ هذه المبادئ يظل تحدياً هاماً. وفي هذا السياق يحيط المجلس علماً بالمناقشات المتعلقة بالسياسات العامة الدولية، بما في ذلك ترشيد المشروطية، وتشجيع مواصلة جهود البلدان المستفيدة من أجل تحسين سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية.

٦ – والمجلس إذ يسلم بما لسياسات الاقتصاد الكلي السليمة وإقامة مناخ خارجي ملائم من تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وقصد تأمين استفادة جميع السكان، ولا سيما

الفقراء، من منافع النمو، فإنه يشدد على أهمية مساعدة البلدان على القيام فعلياً بـ ''تحليل الفقر والوضع الاجتماعي'' على أساس أكثر منهجية في إنفاذ ورقات استراتيجيات الحد من الفقر.

٧ - وقصد النهوض بالموارد الوطنية، التي هي حجر زاوية التنمية، يسلم المجلس بأن التخفيف من عبء الدين والمساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن يلعبا دوراً حاسماً، ويشدد على دور التجارة بوصفها مصدراً من مصادر التنمية. ويرحب المجلس أيضاً بمبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية ويؤكد الحاجة إلى تنفيذها بسرعة وإيجاد حل دائم لمشكلة المديونية في أفقر البلدان، وكذلك الحاجة إلى تقييم ديمومة المديونية فيما يتخطى نقاط الإنجاز، وذلك على أساس كل حالة على حدة. وعلى المدينين والدائنين تقاسم المسؤولية عن منع حالات الدين غير المستدامة وتسويتها. ويمكن للمساعدة التقنية من أجل إدارة الدين الخارجي وتتبع الديون أن تلعب دوراً هاماً، ويجب تعزيزها. وحجم ونوعية المساعدة الإنمائية الرسمية يشكلان عنصرين هامين لفعاليتها. لذلك يرحب المجلس بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار توافق الآراء في مونتيري لزيادة كمية المساعدة الإنمائية الرسمية وفعاليتها.

٨ - ويسلم المجلس بالدور الأساسي للتجارة بوصفها محركاً للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ويدعو بهذا الخصوص إلى تحسين فرص وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق في إطار إعلان الدوحة الوزاري، دون استباق الحكم على نتائج مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وأيضاً في إطار الاتفاقات التفضيلية؛ كما يدعو بهذا الخصوص البلدان المتقدمة إلى مساعدة البلدان الأفريقية على تحسين قدراتها، بما في ذلك عن طريق إزالة القيود المفروضة على جانب العرض، وتشجيع التنويع، وهما حيويان لتمكين هذه البلدان من الإفادة كلياً من هذه الفرص، مع مراعاة الحاجة إلى توفير فرص الوصول إلى الأسواق للبلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد على أهمية انضمام البلدان الأفريقية إلى منظمة التجارة العالمية ويشجع الأونكتاد على القيام، في إطار ولايته، بمساعدتها في هذه العملية.

٩ - وعلى الأونكتاد، في حدود ولايته وضمن مجالات اختصاصه، أن يلعب دوراً في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وعليه، في ضوء ما تقدم، أن يواصل تعاونه مع البلدان والمؤسسات الأفريقية واستكشاف سبل تحسين التعاون مع مؤسسات بريتون وودز دعماً لاستراتيجيات الحد من الفقر، ومن ثم بناء القدرات وتحديد أشكال تقسيم العمل الملائمة. وعليه أن يواصل تقديم ما له صلة بالموضوع من تحليل ومشورة في مجال السياسات العامة فيما يتعلق بتنمية أفريقيا.

الجلسة العامة ٩٣٦
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

جيم – استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد
المقرر ٤٧٢ (د – ٥٩)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ – **يحيط علماً** مع التقدير بالمعلومات المقدمة في التقرير المتعلق باستعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد (TD/B/49/4، وAdd.1 وAdd.2)، وكذلك خطة الأونكتاد الإرشادية للتعاون التقني لعام ٢٠٠٣ (TD/B/49/5)؛

٢ – **يعرب عن تقديره** للمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على مساهماتهم في صناديق الأونكتاد الاستئمانية؛ ويدعوهم إلى مواصلة الإسهام في الأونكتاد كيما يتمكن من الاستجابة للطلب المتزايد على المساعدة التقنية في مجالات خبرته الفنية وفي المجالات التي لديه فيها ميزة نسبية؛

٣ – **يطلب** إلى الأمانة أن تؤمن المتابعة الملائمة للتوصيات المترتبة على الاستعراض الداخلي للإجراءات والترتيبات التي تحكم تعاون الأونكتاد التقني، ويطلب من الأمانة بدء مشاورات مع الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الاستعراض الداخلي التي تتطلب مشاورات مع الدول الأعضاء، ويقرر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات على أساس منتظم في الفرقة العاملة؛

٤ – **يلاحظ مع التقدير** المنافع المتأتية للبلدان المستفيدة من أنشطة المساعدة التقنية التي يقوم بها الأونكتاد في مجالات الديون والمالية، والبرامج ذات الصلة بالتجارة الدولية في السلع والخدمات وقضايا السلع الأساسية، وتطوير الاستثمارات والمشاريع، والبرامج المنفَّذة في مجالات الهياكل الأساسية للخدمات وكفاءة التجارة؛ ويطلب إلى الأونكتاد مواصلة جهوده لتقديم دعم عالي الجودة في هذه المجالات؛

٥ – **يشجع** الأمانة على تعميق عملها بشأن الأنشطة ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية، وعلى زيادة تعزيز التعاون وتنسيق أنشطتها مع الجهات الأخرى الموفرة للتعاون التقني ذي الصلة بالتجارة، ولا سيما فيما يتعلق بالإطار المتكامل والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، بقصد الاستجابة، على أساس ما لديها من ميزات نسبية، للاحتياجات الناشئة عن الأنشطة ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية؛

٦ – **يطلب** إلى الأونكتاد وضع نهج مركز بشأن أنشطته والقيام، وهو يفعل ذلك، بتعزيز أنشطته وبرامجه قصد الوفاء بالاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، في إطار

ولايته، ولا سيما في المجالات التي يتمتع فيها الأونكتاد بخبرة فنية وله فيها ميزة نسبية واضحة؛

٧ - **يطلب** إلى الأمانة أن تدرج في تقريرها السنوي عن استعراض أنشطة التعاون التقني معلومات عن التطور المتوقع لأنشطتها، وكذلك بياناً واضحاً بالغايات والأهداف الاستراتيجية للسنة المقبلة، ويقرر وفقاً لذلك وقف النظر في الخطة الإرشادية السنوية؛ كما يطلب إلى الأمانة أن تضمِّن تقريرها السنوي معلومات عن الروابط بين مختلف أنشطة التعاون التقني بغية تقديم معلومات إلى الدول الأعضاء بالاستناد إلى نهج واسع يجمع، بطريقة متماسكة، بين مختلف عناصر البرامج؛ **ويطلب** في هذا الصدد إلى الأمانة أن تعد تقريراً تحليلياً يجمّع معلومات عن برنامج الدبلوماسية التجارية، بما في ذلك النتائج المتحققة؛

٨ - **يطلب** إلى الأمانة مواصلة إدراج المعلومات في وثائق المشاريع حول العلاقة بين أنشطة المشاريع وما تقوم به الأمانة من بحوث وتحليل للسياسات بغية تأمين التكامل بين الأنشطة التنفيذية وغيرها من الأنشطة؛

٩ - **يطلب** إلى الأمانة أن تقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بإعداد مذكرة عن نهج محتمل يتبعه الأونكتاد بشأن بناء القدرات للنظر فيها في دورة مقبلة للفرقة العاملة؛

١٠ - **يقرر** أن يُدرج في جدول أعمال الدورة المقبلة للفرقة العاملة بنداً عن مؤشرات الإنجاز مع مراعاة أمور من بينها تقرير وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2002/2 المعنون ''النهج القائم على النتائج في الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية''؛

١١ - **يؤكد** على الحاجة إلى العمل من أجل تحقيق غايات وأهداف التنمية الدولية المحددة في إعلان الألفية وذلك عن طريق تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً فيما يتصل بولاية الأونكتاد.

الجلسة العامة ٩٣٤
١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

دال - الإجراءات الأخرى التي اتخذت بشأن البنود الموضوعية

١ - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (البند ٧ (أ) من جدول الأعمال)

١ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٣٤ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بتقرير رئيس الفرقة العاملة المعنية بالخطة متوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في

دورتها التاسعة والثلاثين، وبالبيانات التي أدلت بها الوفود أمام المجلس، وبالوثائق التي أعدتها الأمانة. واعتمد المجلس مشروع المقرر ، TD/B/49/L.1، وأيد نتائج مداولات الدورة الثامنة والثلاثين للفرقة العاملة. (للاطلاع على نص المقرر، انظر الجزء الأول، الفرع جيم أعلاه.)

٢ - النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ٧ (ب) من جدول الأعمال)

٢ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٣٥ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بتقرير الأمانة عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/49/9) وبالبيانات التي ألقيت بشأنه، وقرر أن يحيل سرد مناقشاته إلى الجمعية العامة وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧. (للاطلاع على سرد المناقشة، انظر الجزء الثاني أدناه.)

٣ - التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الخامس والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (البند ٨ من جدول الأعمال)

٣ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٣٥ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والثلاثين (A/57/17).

٤ - الترتيبات المتعلقة بالدورات العادية للمجلس (البند ١٠ (أ) من جدول الأعمال)

٤ - قرر المجلس، في جلسته العامة ٩٣٥ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أن يبقي على الحالة الراهنة ويواصل الترتيب القائم حالياً فيما يتعلق بدوراته العادية، حيث يعقد دورة عادية واحدة سنوياً في الخريف، علماً بأن المسائل المتصلة بدورات المجلس يمكن معالجتها في إطار الأونكتاد الحادي عشر.

ثانياً - موجز المناقشات التي دارت بشأن البنود الفنية المدرجة في جدول أعمال المجلس

ألف - الجزء الرفيع المستوى: كيف يمكن لعملية ما بعد الدوحة أن تحقق أفضل أداء لصالح التنمية؟[١]

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١ - اتخذ الجزء الرفيع المستوى شكل عرض مقدم من متحدث رئيسي، هو السيد سوباشاي بانيتشباكدي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، أعقبه تعليقات وأسئلة من

المندوبين في نيويورك (بواسطة الاتصال التلفزي)، وفي جنيف، والتي أجاب عليها المدير العام. وقد أبدى الأمين العام للأونكتاد أيضا عدة ملاحظات.

الكلمة الرئيسية

٢ - قال **مدير عام منظمة التجارة العالمية** إن الاقتصاد العالمي يمر بفترة صعبة. وأن الأنظار كلها قد انصبت على الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعت لعام ٢٠١٥، ولكن تحقيقها لن يكون سهلا وهي تحتاج إلى التعاون الكامل لجميع الجهات الفاعلة. ولقد كان جدول أعمال الدوحة للتنمية، ومع تركيزه على القواعد، وحل المنازعات والفرص المفتوحة، جزءا من هذه العملية، وأن النتائج هي التي ستحدد تقدم الاقتصاد العالمي. وينبغي للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية الالتزام بتعاون أوثق في مجال تنفيذ برنامج عمل الدوحة، مع استراتيجية متسقة من أجل التصدي للروابط بين التجارة والتنمية. وينبغي أن ينظر إلى هذا الجهد التعاوني على أنه جزء من استراتيجية أوسع تهدف إلى إشراك جميع المعنيين بالأمر (المؤسسات المتعددة الأطراف والمتخصصة) الملتزمين بإنجاز أهداف الألفية. هذا وإن الميزة النسبية للأونكتاد حيال منظمة التجارة العالمية في هذا الجهد التعاوني، كانت في مجالات البحوث والتعاون التقني الرامي إلى تعزيز فهم قضايا التنمية المتعلقة بالتجارة والتي تهم البلدان النامية وأقلها نموا، حيث لم تستطع منظمة التجارة العالمية سد الفجوة على المدى القصير. كما أن الجهد التعاوني سيتطلب تعاوناً مع مركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

٣ - وطبقاً لما يراه، فإن برنامج العمل اللاحق على الدوحة يتألف من عملية ذات ثلاث مراحل هي: جدول أعمال الدوحة الجاري؛ المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة؛ وإدماج أدوات التجارة ضمن استراتيجيات التنمية. وقد اكتسب جدول أعمال الدوحة الجاري الزخم أثناء الاجتماع الأخير للجنة المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية، والذي كان بمثابة خط التقسيم في عملية ما بعد الدوحة، ولكن هناك حاجة ملحة تدعو إلى التحرك بصورة جماعية لبلوغ التقارب. وكما يدرك السادة المندوبون، فإن برنامج العمل المتفق عليه في الدوحة قد غطى تنويعة عريضة من القضايا كيما تؤخذ كجزء من مشروع واحد، ومن ثم لم يُتفق على أي شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء. والمشروع الواحد يتطلب تقدما موازيا في جميع مجالات جدول الأعمال؛ فإذا ما كان التقدم بطيئا في الزراعة، فإنه سيكون بطيئا في كل شيء آخر. ولهذا السبب، فإنه لا يعتبر من المفيد تأخير التحرك في أي مجال معين لأسباب تكتيكية. ولقد حددت لجنة المفاوضات التجارية جدول الأعمال والقضايا الرئيسية التي يجب أن تحل في الفترة المؤدية إلى المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية،

والذي سيعقد في كانكون، المكسيك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وستكون كانكون بمثابة ''استعراض منتصف المدة'' للتقدم المحرز في برنامج عمل ما بعد الدوحة حيث ينبغي أن تتلاقى المواعيد النهائية، وأنه من المهم إحراز التقدم لتفادي إثقال جدول أعمال هذا الاجتماع. ومن بين المجالات التي ما زالت فيها المسائل لم تحل قبل نهاية ٢٠٠٢، هناك القضايا الإنمائية الرئيسية مثل الزراعة، والروابط بين الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، والمعاملة الخاصة أو التفاضلية للبلدان النامية ونحو ما يقرب من ٥٠ قضية عالية التقنية تتعلق بتنفيذ نتائج جولة أوروغواي. هذا وان حصول الاتفاق بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية، لن يكون سهلا، ومع فوات تاريخ نهائي واحد، فإنه من اللازم تجنب أي زلات أخرى؛ ومع ذلك، ينبغي ألا تستخدم البلدان النامية اتفاق المعاملة الخاصة والتفاضلية كشرط تخلصي من ضرورة اضطلاعها بعمليات الإصلاح الخاصة بها. والقضايا الأخرى مثل التجارة، والديون والتمويل، والاقتصادات الصغيرة، ونقل التكنولوجيا، قد أصبحت أيضا أولويات على جدول أعمال التنمية. ومع ذلك، فإن جميع هذه القضايا يتعين إنفاذها بطريقة ملائمة.

٤ - ويجب أن تكون المساعدة التقنية وبناء القدرات جزءا مركزيا من عملية ما بعد الدوحة. وينبغي أن تعتمد المساعدة التقنية على ثلاث ركائز هي: مساعدة البلدان النامية على صياغة وضعها في المفاوضات التجارية؛ وبعد الانتهاء من المفاوضات، وأثناء مرحلة التنفيذ، التصدي لقضايا التجارة الرئيسية، مثل تيسير التجارة، والإجراءات الجمركية، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ونقل التكنولوجيا؛ وإقامة المرافق الأساسية اللازمة لضمان أن يأتي الوصول المحتمل إلى الأسواق بمكاسب الرفاه المتوقعة للبلدان النامية. ولتنفيذ هذه المساعدة التقنية الطموحة واستراتيجيات بناء القدرات، تدرك منظمة التجارة العالمية أنها تحتاج إلى التعاون بشكل وثيق مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات الإنمائية مثل منظمة الجمارك العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونكتاد، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٥ - ومن بين القضايا الطويلة الأجل للبلدان النامية هناك قضية كيفية التصدي لإيرادات التعريفات الهابطة نتيجة تحرر التجارة. وفي مجال قيود الإمدادات، يجب أن تولى العناية للإجراءات الجمركية وإدارة الضرائب. كما أن نوع التعاون القائم بالفعل ضمن إطار العمل المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة والمقدمة للبلدان الأقل نموا، يمكن أن يشكل نموذجا لمثل هذا العمل في المستقبل.

المناقشات

٦ - أبديت تعليقات وطرحت أسئلة بشأن طائفة واسعة من القضايا. وتطلعت الوفود إلى تعاون أوثق بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ولكنها تساءلت عن كيفية تنفيذ ذلك. وقد تم التشديد بشكل واسع على ضرورة التعاون التقني، في حين أن بعض المندوبين تساءلوا عن الكيفية التي يمكن بها إشراك القطاع الخاص في عمل من هذا القبيل. وعلق أحد المتحدثين على أن التحرر التدريجي يبدو مفيدا لنمو التنمية والتصدي للفقر، ولكنه يجب أن يكون تدريجيا بشكل حقيقي، وفي إطار قدرات البلدان. ومن الضروري تصحيح مستوى الطموح ودعمه بالتمويل الملائم. وشدد مختلف المتحدثين على ضرورة وجود نهج متناسق حيال الأهداف الإنمائية التي التزم بها المجتمع الدولي في المحافل العالمية المختلفة، ولا سيما الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري، والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ. وشدد أحد المتحدثين على أن الفكرة، وبموجب برنامج عمل الدوحة، كانت تنصب على جعل اتفاق المعاملة الخاصة والتفاضلية أكثر فعالية وتشغيلا، وتساءل عدد من المندوبين عن كيفية القيام بذلك من أجل أن يعمل سواء بصورة عامة أو فيما يتعلق بالاتفاقات المحددة؟ وكيف يمكن تقييم الاحتياجات في الحالات الخاصة؟ وشدد عدد من المتحدثين على ضرورة التصدي لقيود جانب الإمدادات. واشتملت الأسئلة المحددة على الكيفية التي يجري بها التفاوض بشأن حركة الأشخاص الطبيعيين، وكيفية حل مشكلات البلدان غير الساحلية، وكيفية تسهيل انضمام البلدان الأقل نموا إلى منظمة التجارة العالمية.

٧ - وأشار **أمين عام الأونكتاد** إلى أن الأونكتاد يجري برامج مكثفة لدعم البلدان النامية عن طريق جدول الأعمال الإيجابي، وبرنامج الدبلوماسية التجارية، وتقديم دعم محدد للبلدان التي هي في سبيلها إلى الانضمام. كما أن الأونكتاد يساعد البلدان النامية على بناء قدرات تصدير الإمدادات، لا سيما في قطاع الخدمات، وأجرى عددا من اجتماعات المناقشات بشأن التصدير في هذا المجال.

٨ - وأشار **المدير العام لمنظمة التجارة العالمية** إلى التعاون الحالي بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في مجالات البحث والتدريب وقضايا الاستثمار، واعتبر أن هذا التعاون يتعين تكثيفه أثناء تنفيذ الاتفاقات المبرمة بموجب برنامج عمل الدوحة. وقد شجعه تعليق الأمين العام للأمم المتحدة من أن التجارة يمكن أن تساعد على الحد من الفقر عن طريق فرص السوق المحسنة، والذي يجري التعامل معها الآن عن طريق منظمة التجارة العالمية، في حين أن قضايا جانب الإنتاج، بما في ذلك الإدارة الجيدة، تجرى معالجتها عن طريق منظومة الأمم المتحدة. وبالطبع، فإن التعاون التقني بمقتضى برنامج عمل الدوحة قد صمم لدعم

المفاوضات، ولكن ينبغي ألا يتوقف عند هذا الحد، نظرا لأن بناء القدرات يعتبر أمرا ضروريا. ولاحظ أن التنمية تعتبر مركزية لبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية وأنه يساند بالكامل الجهود المبذولة لوضع اتفاق بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية بحلول نهاية السنة الجارية. كما لاحظ أن الفريق العامل المعني بالتجارة والديون والتمويل، يساعد على التصدي للروابط الناجمة عن الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ. والأمر يحتاج إلى المزيد من منافذ الأسواق حتى تستطيع البلدان النامية كسب الدخل المطلوب للوفاء بعبء ديونها. ولاحظ أن التنسيق بين قواعد التجارة قد يعود بالنفع المتبادل على التجارة وعلى البيئة – وهو وضع يحقق الكسب لكليهما. وبشأن المسائل المحددة، لاحظ أن حركة الأشخاص الطبيعيين تجرى معالجتها وفقا لإجراءات العرض والطلب لمفاوضات الخدمات. وفيما يختص باشراك القطاع الخاص في التعاون التقني، فإن هذا ليس بالأمر السهل، نظراً لأن منظمة التجارة العالمية هي منظمة دولية حكومية، غير أنه من الواضح أن للاستثمار الخاص دورا في دعم التنمية، وقد وجهت بعض الطلبات إلى لجنة المفاوضات التجارية للمساعدة في دعم جهود بناء القدرات.

باء – الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: وضع البلدان النامية في التجارة العالمية[٢]

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٩ – كان ثمة اتفاق عام على أن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد محددة هو أمر يخدم مصلحة جميع البلدان. غير أنه أبدي أيضاً رأي مفاده أن النظام القائم حالياً مختل في جوانب هامة. وكذلك، فعلى الرغم من أنه كان ثمة اتفاق بشأن ما يمكن للتجارة الدولية أن تقدمه من إسهام في التنمية الاقتصادية، فقد دار نقاش مستفيض بشأن الحدود المفروضة على المدى الذي يجري به حالياً الوفاء بهذا الوعد، وبشأن تدابير السياسة العامة الوطنية والدولية المطلوبة من أجل الوفاء به.

١٠ – وانصبَّ قدر كبير من الاهتمام على ما جاء في تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٢ من أن الزيادة في نصيب البلدان النامية في القيمة المضافة للمصنوعات لم تعادل الزيادة في نصيبها من الصادرات المصنوعة، وهي ظاهرة مرتبطة بمشاركة هذه البلدان في عمليات سلاسل الإنتاج الدولية، تلك العمليات التي تعتمد على الواردات وعلى كثافة اليد العاملة. كما تم التشديد على أن تدني أسعار السلع الأساسية ما برح يحدّ من المكاسب المحقَّقة من التجارة لدى كثير من البلدان النامية. وبينما وجِّهت الأنظار إلى المنافع المجنية من التجارة بفعل نقل

التكنولوجيا، فقد أظهرت المناقشات عدم توافق في الآراء بشأن ما للتجارة من فعالية لهذا الغرض من الناحية العملية.

١١ - وتم التنويه بالعديد من تدابير السياسة العامة القادرة على النهوض بمساهمة التجارة في التنمية الاقتصادية، كالسياسات الاقتصادية الكلية المناسبة، والسياسات الصناعية المكيَّفة مع الاحتياجات المعيَّنة للبلدان، والأسواق الداخلية النشيطة الحركة، والاستثمار في الصحة والتعليم والبنى التحتية. كما أشير إلى أن إقامة نظام تجاري ملائم للتنمية الاقتصادية يتطلب أيضاً زيادة فرص وصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية، فضلاً عن النهوض تدريجياً بالهياكل الإنتاجية للبلدان النامية ذات الدخل المتوسط لإتاحة مجال للصادرات من البلدان الأقل تقدماً، وخاصة منها أقل البلدان نمواً. كما أن بإمكان التكامل الاقتصادي أن يعود بالنفع، وخاصة على البلدان الصغيرة.

١٢ - وذكر أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية هو مثال يوضح سمات عديدة لزيادة التكامل من خلال التجارة. ونظراً للتوسع السريع في الطلب الداخلي المتصل بالنمو الاقتصادي للصين، فمن المحتمل أن يعمل انضمام الصين على زيادة وارداتها من بقية بلدان العالم، بما في ذلك وارداتها من البلدان النامية الأخرى، وأن ينشط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن يعمل في الوقت ذاته أيضاً على تيسير الإصلاحات الموجهة نحو الأسواق المحلية. وإن النهوض بصادرات الصين في اتجاه منتجات أكثر اعتماداً على كثافة رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وهو ما بات يتجلى في البيانات الإحصائية، هو أمر ما برح يتيح مجالاً لزيادة الواردات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة من البلدان النامية الأخرى.

١٣ - إن مناقشة قواعد النظام التجاري والاستراتيجية التفاوضية في المفاوضات التجارية الجديدة المتعددة الأطراف تركز على إطار منظمة التجارة العالمية وعلى ما تتيحه هذه المفاوضات من فرص وما تنطوي عليه من مخاطر. وتم التشديد على ضرورة توخي المرونة في قواعد النظام التجاري بغية استيعاب التنوع المتنامي في عضويته. ويعتبر الكثيرون أن هذه القواعد متحيزة ضد مصالح البلدان النامية، وأنها تسهم في بلوغ نتائج غير مؤاتية في المفاوضات التجارية. ووفقاً لهذه الحجة، فإن تلافي هذا الفشل قد يتطلب تحميداً أو تباطؤاً في عملية إشراك البلدان النامية في النظام التجاري العالمي، وينبغي أن ينطوي على إصلاح لإجراءات منظمة التجارة العالمية ولإدارة شؤونها في مجالات كتسوية المنازعات والأداء الديمقراطي. كما وجِّهت الأنظار إلى نزوع الاتفاقات المبرمة بين بلدان المفاوضات الرباعية إلى أن تصبح ملزِمة لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، وهو اتجاه يعتبر أيضاً غير مؤات للبلدان النامية.

١٤ - وشدد مشاركون آخرون في النقاش تشديداً أكبر على ما تتيحه المفاوضات من فرص للبلدان النامية، كما ارتُئي أن توخي أكثر مما ينبغي من المرونة فيما يتعلق بتطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية والالتزام تجاه فئات مختلفة من البلدان قد يعرِّض إحراز تقدم في المفاوضات للخطر. ومن بين الفرص المتاحة للبلدان النامية في المفاوضات، أشير إلى تخفيض الحدود القصوى للتعريفات الجمركية وإلى إزالة تصاعد التعريفات وإعانات التصدير في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فضلاً عن تحسين فرص وصول الأشخاص الطبيعيين إلى الأسواق بمقتضى أحكام الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (غاتس). كما أشير في هذا السياق إلى استصواب العمل على استغلال عمليات منظمة التجارة العالمية كجزء من الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان ومما تنتهجه من سياسات محلية عملاً بهذه الاستراتيجيات.

١٥ - وفي النقاش الذي دار بشأن أداء الاقتصاد العالمي الآخذ في الضعف، أُبدي رأي مفاده أن هذا الأداء الضعيف قد أبرز الحاجة إلى إجراء إصلاحات في النظام الاقتصادي العالمي. واسترعي الانتباه في هذا الشأن إلى أن الاتجاهات التي ظهرت مؤخراً قد كشفت مجدداً عن شدة تأثر كثير من البلدان النامية بالصدمات الخارجية. وذُكر أن تحسين الأوضاع الاقتصادية الكلية وبلوغ الأهداف الإنمائية سيتطلب قدراً أكبر من الترابط في السياسات العامة وزيادة التنسيق بينها. وأن السعي إلى تحقيق الترابط عن طريق تحرير التجارة تحريراً سريعاً وشاملاً هو أمر ثَبُتَ أنه غير مُرضٍ، ويلزم اتباع نهوج جديدة وأكثر شمولاً في سبيل ذلك. ومن شأن الفشل في هذا المسعى أن يعرِّض بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً للخطر. وأُبدي رأي آخر مفاده أن المشاركة في التجارة والاستثمار الدوليين مشاركة أكمل هي صيغة ثبتت جدواها من أجل تحقيق نمو أسرع وتخفيف وطأة الفقر، مما يوحي بضرورة زيادة خطى التكامل والإدماج، بدعم مناسب من المؤسسات المالية الدولية.

جيم - استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية[٣]

(البند ٦ من جدول الأعمال)

١٦ - أتاح هذا البند من جدول الأعمال فرصة للدول الأعضاء لبحث ما استجد في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة من تطورات وقضايا ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وشددت الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لما تنطوي عليه عملية ما بعد الدوحة من أبعاد إنمائية. وأبديت بعض الهواجس بشأن بطء خطى ما أُحرز من تقدم في المسائل ذات الاهتمام بالنسبة للبلدان النامية. وأُبرزت الحاجة إلى

التعاون التقني وبناء القدرات دعماً لمشاركة البلدان النامية في برنامج عمل الدوحة. وأشير في هذا الشأن إلى أن أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني قد ساعدت البلدان النامية مساعدة كبيرة. وتم تشجيع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية على أن يتعاونا معاً تعاوناً وثيقاً في الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني. وذُكر أن ما يُجريه المجلس من عمليات استعراض منتظم للتطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة، على نحو ما يرد في توصية لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، وهي توصية أيدها المجلس، هي عمليات ستسهم إيجابياً في النهوض بالأبعاد الإنمائية التي تنطوي عليها المفاوضات، وستسهم بذلك في إحراز نتيجة متوازنة.

دال – النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني[٤]

(البند ٧ (ب) من جدول الأعمال)

١٧ – تحدث **منسق المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني**، فعرض تقرير الأمانة (TD/B/49/9)، الذي تناول التقدم المحرز في المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني في سياق تقييم للتطورات التي تؤثر في الاقتصاد الفلسطيني وتنفيذ أنشطة الأونكتاد التشغيلية. وأبرز المتحدث ما تضمنه التقرير من استعراض إجمالي لما حدث في الاقتصاد من تطورات رئيسية، رسمت صورة قاتمة للأداء الاقتصادي. وأكد أن هذه الحالة تبرز مسيس الحاجة إلى إعادة بذل جهود إنمائية في سبيل التخفيف من وطأة الآثار الاقتصادية للنزاع وتعزيز قدرة الاقتصاد على استعادة حيويته. وسيتطلب ذلك تعزيز أوجه التآزر الدينامي فيما بين احتياجات إعادة التأهيل والإعمار والتنمية الاستراتيجية.

١٨ – وشدد على أهمية إعادة بناء القدرة المؤسسية للسلطة الفلسطينية، وبخاصة بالنظر إلى التزام السلطة الفلسطينية مجدداً بإقامة اقتصاد تنظمه قواعد محددة وتحركه قوى السوق، بما ينسجم مع المصالح الوطنية والاتجاهات العالمية وإمكانات التنمية الاستراتيجية. وبين أن أمانة الأونكتاد، دعماً منها لما تبذله السلطة الفلسطينية من جهود إنمائية، قد صعَّدت أنشطتها في مجال المساعدة التقنية، مع تعديل المشاريع الجارية حسب الاقتضاء لتلبية الاحتياجات الاقتصادية الملحة. وعلى الرغم من تزايد المصاعب اللوجستية التي تؤثر في تنفيذ برامج المساعدة التقنية، فإن تخصيص الموارد الكاملة من الموظفين الفنيين اللازمين لتنفيذ هذه البرامج قد بات الآن أمراً ممكناً، مما يَمكِّن الأونكتاد من مواصلة ما أحرزه مؤخراً من تقدم. إن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد وفقاً للولاية المسندة إليه تساعد على النهوض بالقدرات

الفلسطينية في مجال الإدارة الاقتصادية وعلى بناء هذه القدرات، إلى جانب ما سيتطلبه الاقتصاد الفلسطيني مستقبلاً من مؤسسات شفافة وسياسات عامة حديثة ومنفتحة.

١٩ - وعرض على المجلس ما استجد من تطورات بشأن ما يجري الاضطلاع به حالياً من أنشطة في مجال المساعدة التقنية، مما يشهد على تصميم الحكومة الفلسطينية وأقرانها في المجتمع المدني الفلسطيني على إيجاد مجتمع جديد وتطوير اقتصاد قابل للاستمرار، على الرغم من كل الصعاب. وشكر الجهات المانحة على دعمها للأونكتاد فيما يضطلع به من أنشطة في مجال المساعدة التقنية للشعب الفلسطيني، وأعرب عن تقديره لجميع أعضاء المجلس على ما يواصلون تقديمه من دعم لبرنامج العمل هذا. واختتم بيانه بمناشدة الجهات المانحة، القائمة منها والمحتملة مستقبلاً، أن تجدِّد مساهمتها فيما يقدمه الأونكتاد من مساعدة تقنية للشعب الفلسطيني، أو أن تشرع في المساهمة في ذلك.

٢٠ - وتحدث ممثل **فلسطين**، فشكر الأمانة على تقريرها الموضوعي والشامل عن الجوانب الاقتصادية لمعاناة الشعب الفلسطيني نتيجة لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ولممارساتها التدميرية المتعمَّدة، التي أفضت إلى تدهور خطير للحياة الفلسطينية بجميع جوانبها. وأشاد بالأونكتاد على ما يبذله من جهود في سبيل تقديم المساعدة التقنية ووضع الدراسات الرامية إلى الربط بين الإغاثة والتنمية ومساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية على التصدي للتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني بسبب إعادة احتلال إسرائيل لجميع الأراضي الفلسطينية. وشكر البلدان المانحة على دعمها المستمر للشعب الفلسطيني، وحثها على أن تكثف هذه المساعدة، بما في ذلك أن تعرض تقديم ما يلزم من معونة إنمائية لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني من الانهيار التام وتوجيهه نحو التنمية المستدامة.

٢١ - وبين أنه، على الرغم من إشادته بالتقرير وتقديره لأمانة الأونكتاد على ما تبذله من جهود، فقد استخدمت في التقرير عبارات معينة ينبغي إعادة النظر فيها وتصويبها نظراً لتحريضها لحقيقة الوضع. واستشهد بوجه خاص بما ورد في التقرير عن ''الأزمة في العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية''، بينما الواقع أنه قد تم فرض احتلال عسكري إسرائيلي كامل على الشعب الفلسطيني وأن قوات الاحتلال ما فتئت ترتكب ممارسات إجرامية في سياق سياسة عدوانية ما برح المجتمع الدولي يدينها منذ سنوات عديدة. وبيَّن أن الإشارة إلى ''النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني'' تعمل على تمويه العدوان العسكري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، بينما يقوم الشعب الفلسطيني بمقاومة السيطرة الأجنبية بكل الوسائل المتاحة، على نحو ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وما تنص عليه قراراتها. وبيَّن أن هذه الأخطاء في التقرير، لئن كانت تبدو شكلية، فهي في الواقع عميقة

المغزى وبالغة الخطورة من حيث مدلولها السياسي. فعدم توخي الدقة في استخدام العبارات قد يعمل على تكريس المفاهيم الخاطئة، الأمر الذي يعمل، في هذه الحالة، على خدمة أغراض العدوان على حساب الحقيقة. وبيَّن أن هذه المغالطات، وإن كانت غير مقصودة، ينبغي تصويبها وتجنبها في التقارير مستقبلاً.

٢٢ - وقال إن الصورة الشاملة التي يقدمها التقرير تكاد لا تغفل شيئاً فيما يتعلق بتدهور الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والجهود التي يبذلها الأونكتاد للتخفيف من وطأة هذه الأوضاع المأساوية بربطه بين الإغاثة والتنمية وبتقديمه المساعدة التقنية الهادفة هي جهود حسنة النوايا. غير أنها لا يمكن أن تكون مجدية ما لم يعالَج السبب الرئيسي للتدهور الاقتصادي، ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي. فهذا التدهور هو ظاهرة مؤقتة سينحسر أثرها حالما ينتهي الاحتلال. وفي هذا السياق، استعرض المتحدث مجمل التدابير الإسرائيلية التي تؤثر تأثيراً ضاراً بالاقتصاد الفلسطيني.

٢٣ - وعلى الرغم مما يقدمه التقرير من سرد وافٍ لمظاهر التدهور الاقتصادي، وهو أمر يندرج في نطاق ولاية الأونكتاد واختصاصاته، فثمة عوامل أخرى كثيرة قد لا تبدو مرتبطة بالاقتصاد، إلا أن لها في الواقع أثراً اقتصادياً كبيراً. وعلى وجه الخصوص فإن قوات الاحتلال الإسرائيلية تعمل على تدمير الموارد البشرية الفلسطينية من خلال استخدامها جميع أنواع الأسلحة تقريباً ضد الفلسطينيين، حارمة بذلك الشعب الفلسطيني واقتصاده من ذخرهما الرئيسي.

٢٤ - واختتم بيانه بالإعراب مجدداً عن بالغ تقديره لأمانة الأونكتاد على برنامجها لمساعدة الشعب الفلسطيني، الذي يحتاج إلى جميع أنواع المساعدة. وقال إنه، ريثما تتم إزالة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل يتحمل مسؤوليته في حماية الشعب الفلسطيني. غير أنه، إلى أن يحين ذلك الوقت، فأية رؤية للسلم والأمن ستكون وهمية وغير واقعية.

٢٥ - وتحدثت **ممثلة مصر**، نيابة عن **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، فقالت إن الاقتصاد الفلسطيني ما زال يواجه تحديات جسام. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، خسر الاقتصاد ما يزيد عن نصف ناتجه المحلي الإجمالي السنوي، وتضاعف معدل البطالة ثلاثة أضعاف، حيث بلغ ٢٩ في المائة في آذار/مارس ٢٠٠٢، وبلغت الخسائر التي لحقت بالهياكل الأساسية ما يزيد عن ٣٠٥ ملايين دولار، وتم جرف ما نسبته ١٧ في المائة من مساحة الأراضي المزروعة واقتلاع نصف مليون من أشجار الزيتون والفاكهة، في حين أن منافع ترتيبات التجارة التفضيلية المقدمة للمصَدِّرين الفلسطينيين قد أُلغيت فعلياً نظراً لتعذر إمكانية الوصول

إلى الأسواق. كما أن قرابة نصف السكان الفلسطينيين باتوا يعيشون دون حد الفقر. وعلاوة على ذلك، فإن الخدمات الاجتماعية، بما فيها التعليم والاستشفاء، و، والتطبيب في حالات الطوارئ، قد تدهورت بشدة، مما زاد حياةَ الفلسطينيين بؤساً. ويصف قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ هذه الحالة بأنها حالة إنسانية أليمة للسكان المدنيين الفلسطينيين. إن ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلية، بما فيها تدمير البُنى التحتية والمعاقبة الجماعية وإغلاق مراكز الدخول والامتناع عن تحويل الإيرادات الضريبية، يجب أن تنتهي، وينبغي أن يسود السلم استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧ وبناءً على مبادئ مدريد.

٢٦ - وقالت إن الأونكتاد والوكالات الإنمائية والجهات المانحة تحتفظ بدورها المحوري في تمكين السلطة الفلسطينية من تعزيز قدرتها، التي قيدتها تقييداً خطيراً ممارسات قوات الاحتلال. وأثنت على برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني على ما يضطلع به من أنشطة على الرغم من صعوبة الأوضاع الميدانية. فما يضطلع به البرنامج من أنشطة مختلفة في مجالاته الأربع في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ هو مؤشر واضح على ما لهذه الأنشطة من قيمة بالنسبة للسلطة الفلسطينية. كما تشهد هذه الأنشطة على التزام السلطة الفلسطينية، على نحو ما يتجلى فيما يقدَّم محلياً من موارد لتمويل كثير من عناصر مشاريع الأونكتاد.

٢٧ - وأعربت عن تقديرها للجهات المانحة والمنظمات الدولية على ما تقدمه من موارد خارجة عن الميزانية، وحثتها على توفير الموارد الضرورية لتمكين الأونكتاد من مواصلة تنفيذ عدد من الأنشطة التي أوقفت بسبب انعدام التمويل. وأشارت تحديداً إلى المرحلة الثانية من برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا)، وإلى الخدمات الاستشارية المتصلة بتجارة المرور العابر والنقل، وأنشطة الأونكتاد في إطار التصدي للأزمة الاقتصادية الفلسطينية في مجالات الأمن الغذائي وتجارة السلع الأساسية وسوقيات التجارة وتيسير التجارة وترويجها. وأكدت ما لهذه المساعدة من أهمية جوهرية في دعم السلطة الفلسطينية فيما تبذله من جهود في سبيل التخفيف من المعاناة التي تسببها الأزمة الراهنة، التي ما برحت تدفع الاقتصاد الفلسطيني باطرادٍ إلى حالة شبيهة بحالة البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نمواً.

٢٨ - وفي غضون ذلك، فهي تحث الأمانة على بذل كل جهد ممكن في سبيل مواصلة تنفيذ البرنامج الذي تضطلع به في صالح الشعب الفلسطيني، وعلى تكثيف أنشطتها على الرغم من محدودية الموارد المتاحة. واختتمت بيانها بإعادة تأكيد دعم شعوب مجموعة الـ ٧٧ والصين للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع في سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم من خلال التنفيذ الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعترف بحقوق جميع الشعوب والدول، بما فيها فلسطين، في التمتع بالسلم والأمن والتنمية.

٢٩ - وتحدث ممثل **الدانمرك** نيابة عن **الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تسعى إلى الانضمام إليه** (**إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، فضلاً عن تركيا وقبرص ومالطة**)، فأعرب عن امتنانه للأونكتاد على مساهمته في جهود التنمية الاقتصادية في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وأعرب عن أسفه لما يرد في تقرير الأمانة من أن الظروف الراهنة تجعل إيجاد تنمية مستدامة أمراً بالغ الصعوبة. واستدرك قائلاً إنه ما زال يعتقد بإمكانية تحسن الاقتصاد الفلسطيني وبإمكانية تطوير التجارة مع المنطقة دون الإقليمية. وقال إن ما يقدمه الأونكتاد من مساعدة على بناء القدرات والمؤسسات الفلسطينية هو أمر يكتسي أهمية كبيرة في هذا السياق.

٣٠ - وقال إن المساعدة التقنية لن تكون لها فائدة تذكر في غياب السلم والاستقرار في الشرق الأوسط. فلا بد للجانبين أن يتعايشا ولا بد لهما أن يشرعا في مفاوضات في سبيل تحقيق سلم مستديم تعيش في ظله دولتان، هما إسرائيل، وفلسطين المستقلة والديمقراطية والقابلة للحياة والبقاء، جنباً إلى جنب وداخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس المبادئ التي أُرسيت في مدريد وأوسلو وبما يتفق وأحكام قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٣١ - وتحدث ممثل **إندونيسيا** نيابة عن **المجموعة الآسيوية والصين**، فأعرب عن تقديره للأونكتاد على ما يقدمه من دعم مستمر للشعب الفلسطيني، وخاصة في هذه الفترة العصيبة، وعلى ما ضمَّنه تقريره من تحليل شامل وممتاز. وأكد أن تفاقم الأزمة واحتدامها في الضفة الغربية وغزة وعمليات الإغلاق المنهجية لمراكز الدخول إلى الأراضي المحتلة قد عملت على تدمير الجزء الأكبر من البُنى التحتية الأساسية للقطاعين الخاص والعام، وحرمت الشعب الفلسطيني مما يزيد عن نصف اقتصاده، وضاعفت عدد العاطلين عن العمل ثلاثة أضعاف، وأدت أكثر من أي شيء آخر إلى زيادة تَدَنّي مستوى الفقر وزيادة إمكانية التعرض للأزمات وشدة التأثر بها بحيث بلغت درجات لم يسبق لها مثيل ومستويات بالغة الخطورة. وعلى نحو ما ورد في التقرير، فإن الوضع السائد في الأراضي الفلسطينية هو أدلّ مثال على حالة طوارئ إنسانية ذات طبيعة معقدة. وليس من شك في أن مواصلة انتهاج السياسة الإسرائيلية المتمثلة في إغلاق نقاط الدخول وفرض حالات منع التجول وتدمير البُنى التحتية والمعاقبة الجماعية ستعمل على زيادة دفع الاقتصاد الفلسطيني في اتجاه النكوص عن التنمية.

٣٢ - ودعا المجتمع الدولي إلى أن يعمل على عكس هذه الأوضاع والتخفيف من وطأتها، وعلى تمكين السلطة الفلسطينية من مواصلة أداء وظائفها والإعداد لعملية إقامة الدولة الفلسطينية، التي أكد أنها عملية لا مناص منها؛ كما دعاه إلى أن يعمل بلا هوادة على إيجاد حل منصف وسلمي للأزمة. ودعا البلدان المانحة إلى أن تزيد دعمها بغية وضع نهاية لمعاناة

الشعب الفلسطيني، هذه المعاناة التي يبدو أن لا نهاية لها. ودعا الوكالات الإنمائية الدولية، بما فيها الأونكتاد، إلى أن تنسق بين جهودها الرامية إلى تلبية الاحتياجات القصيرة الأجل من الإغاثة في حالات الطوارئ وتلبية الاحتياجات المتوسطة الأجل إلى القدرات المؤسسية اللازمة لدولة فلسطين المرتقبة، وأن تعمل على تصعيد هذه الجهود. وشدد في هذا السياق على أهمية تعزيز أوجه التآزر النشط بين الاحتياجات من عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، واحتياجات إعادة التأهيل والإعمار والتنمية الاستراتيجية، على نحو ما يوصي به التقرير.

٣٣ - وأثنى على الأمانة على ما أحرزته من تقدم ملموس في ما تضطلع به من مشاريع شتى في مجال المساعدة التقنية على بناء القدرات على الرغم من الأوضاع الميدانية البالغة الصعوبة، وحثها على توسيع نطاق هذه المشاريع بحيث تشمل جميع مجالات اختصاص الأونكتاد. وأعرب عن سروره لملاحظة أن الأونكتاد يعكف على دراسة إمكانية الشروع في تقديم مساعدة تقنية في مجالات جديدة باتت أكثر أهمية نتيجة للأزمة التي ما زالت قائمة منذ عامين. واختتم بيانه بحثّ الجهات المانحة على زيادة دعمها المالي في سبيل تمكين الأونكتاد من توسيع نطاق ما يضطلع به من برامج في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني. كما أشاد بالشعب الفلسطيني على قدرته على الحياة في خِضَم هذا الدمار وعلى قدرته على البقاء بالرغم من كل المشقات، وحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه للشعب الفلسطيني والعمل معاً في سبيل تحقيق سلم عادل وشامل ودائم في المنطقة.

٣٤ - ولاحظ ممثل **المغرب** أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الفلسطينية تدهورت تدهوراً شديداً منذ الانتفاضة الثانية التي انطلقت على أثرها موجة من القمع الأعمى قادتها القوات الإسرائيلية. فقد تعرضت الهياكل الأساسية، التي تعوقها أصلاً عقود من الاحتلال الإسرائيلي، لتدمير منهجي، بينما كان للحصار الدائم على المناطق الفلسطينية بالغ الأثر على الفقر والبطالة.

٣٥ - واستحثت هذه الحالة المأساوية واللاإنسانية ضمير المجتمع الدولي على إدانة هذه السلسلة من الاعتداءات التي شلت حركة الاقتصاد. ويبين تقرير الأمانة أن الوضع الراهن أثر تأثيرا سلبياً على الطاقة المؤسسية للسلطة الفلسطينية وقدرتها على استخدام المعونة الإنمائية. وأخذت السلطة الفلسطينية تتعرض لدمار لا يمكن إصلاحه لقدراتها البشرية والإدارية، وتحولت عناية الجهات المانحة عن الأهداف الإنمائية متجهةً إلى تلبية الاحتياجات العاجلة الناشئة عن هذه الأزمة الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل.

٣٦ - وأشاد ببرنامج الأمانة لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني الذي تتزايد أهميته في ظل الظروف الراهنة. فالسلطة الفلسطينية في حاجة ماسة إلى مساعدة الأونكتاد في رسم سياسة عامة لإعادة بناء الاقتصاد. واختتم كلمته داعياً الجهات المانحة إلى الحفاظ على دعمها لهذا البرنامج، ومن ثم، تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق التنمية المستدامة.

٣٧ - وأعرب ممثل **إسرائيل** عن أسفه لكون تقرير الأمانة قد تجنب القضايا الرئيسية، أي السبب الذي حمل الأونكتاد على إعداد تقرير عن تدهور الاقتصاد الفلسطيني على مدى السنتين الماضيتين. وأضاف أنه كان يمكن الحفاظ على التوجه الاقتصادي الإيجابي الذي تحقق قبل موجة العنف الحالية لو أن السلطة الفلسطينية واصلت العملية السياسية و لم تقرر اللجوء إلى العنف المستمر ضد إسرائيل بهدف سياسي غامض. وكان بإمكان السلطة الفلسطينية أن تركز على مشاكل الاقتصاد الهيكلية لتجنب تدهور مستويات المعيشة. وشدد على أن موجة العنف هذه لم تضر بالاقتصاد الفلسطيني وحده، وإنما أضرت أيضا باقتصادات أخرى في المنطقة، لا سيما الاقتصاد الإسرائيلي.

٣٨ - ولطالما حاولت إسرائيل إعادة النظام الاقتصادي إلى مساره الطبيعي على مدى السنتين الماضيتين، غير أن الرد على مساعيها تمثل دائماً في اعتداءات على المدنيين والجنود الإسرائيليين، وفي أعمال إرهابية بشعة. وكانت إسرائيل تحاول تحسين الحالة الاقتصادية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين في سياق من العنف وفي مناخ دائم من الخوف، كما وصفت ذلك مؤخراً لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل. ولقد ألقى التقرير بالمسؤولية على إسرائيل، وتحاشى تحميل السلطة الفلسطينية للمسؤولية عن الحوادث الاقتصادية المؤسفة وسوء الإدارة الذي أثر على الاقتصاد الفلسطيني. ورغم أن التقرير نوه فعلاً ببعض هذه القضايا في فقرات معينة، فإنه تجنب قضايا الاحتكارات، والفساد، وانعدام الشفافية، وتوجيه أموال المانحين إلى منظمات يشغل الإرهاب بؤرة اهتمامها، وعدم توافر بيئة تمكين من دعم النشاط الاقتصادي.

٣٩ - وكانت إسرائيل مستعدة للعمل مع الفلسطينيين على تحسين الاقتصاد الفلسطيني، باتخاذ إجراءات منها تدابير لفتح السوق الإسرائيلية أمام العمال الفلسطينيين المشتغلين باليومية. غير أن كل ما أسفرت عنه هذه الجهود هو أعمال إرهابية قام بها أولئك الذين سُمح لهم بالدخول إلى إسرائيل بحجة العمل، مما أسفر عن فقدان الموارد البشرية والثقة بين الجانبين. وناشد الجانبين المطالبة سوياً بإنهاء العنف وفقدان الموارد البشرية. وبعد انتهاء العنف واستئناف العملية السياسية، سيلزم الإعداد لمواصلة التقدم في الاقتصادات الفلسطينية

والإسرائيلية والعربية. وإذا ما رغبت الأونكتاد في الاضطلاع بدور إيجابي ومهم في المنطقة، فلا بد من أن يكون التحليل الفني الموضوعي محل تركيز أعمالها.

٤٠ - ولا بد للمجتمع الدولي من مواصلة التركيز على إنهاء الإرهاب والعنف وعلى إجراء إصلاحات كبرى في السلطة الفلسطينية في مجالي الأمن والشفافية الاقتصادية. وأشار في هذا الصدد إلى البيان المشترك الصادر مؤخراً عن الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يتصل برد جميع أموال الضرائب التي جمعتها إسرائيل لحساب السلطة الفلسطينية إلى السلطة تدريجياً، والجدول الزمني المعد لتحويل هذه الأموال، بشرط لا لبس فيه يتمثل في فرض رقابة كاملة من الولايات المتحدة على هذه الأموال لضمان اقتصار استخدامها على الأنشطة الاقتصادية والمدنية. وبعد إتمام هذه الإصلاحات، يمكن استئناف المفاوضات، ويمكن بحث سبل التعاون مرة أخرى. فمن المستحيل الحفاظ على التنمية الاقتصادية في حالة يسودها العنف المستمر، ويجب أن تنتهي هذه الحالة قبل أن يتسنى للطرفين العودة إلى مائدة المفاوضات وإلى مسار التنمية الاقتصادية.

٤١ - وشدد ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** على أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين الذي استمر فترة طويلة، والأزمة المتفاقمة الناجمة عن هذا الاحتلال قد سلبا الاقتصاد أهم موارده الحيوية، مما أوصله إلى حافة الانهيار. ويبرز الاستعراض السريع لبعض المؤشرات الرئيسية المتصلة بالاقتصاد الكلي التي وردت في التقرير مدى ضعف الشعب الفلسطيني وحجم التحديات التي يواجهها.

٤٢ - وأكد على الدور الحيوي الذي تؤديه الأونكتاد في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني وإقامة بيئة تمكينية للتحفيز على نمو القطاع الخاص، لا سيما من خلال المساعدة التقنية. وأعرب عن دعم بلده للإطار الذي اقترحته الأونكتاد وما اقترحته من أنشطة في مجالات الأمن الغذائي والتجارة في السلع الأساسية، وسوقيات التجارة وتيسيرها، وتشجيع التجارة، والسياسات التجارية، والنفاذ التفضيلي إلى الأسواق، وتشجيع الاستثمار. واختتم كلمته بحث الجهات المانحة على دعم برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني، ومساعدته في تنفيذ مشاريعه الجارية، وبخاصة النظام الآلي للبيانات الجمركية، فضلا عن أنشطة المتابعة وغيرها من أنشطة مؤجلة.

٤٣ - وقال ممثل **جامعة الدول العربية** إن البيانات والمعلومات الواردة في تقرير الأونكتاد مثيرة لبالغ القلق، حيث إنها تعكس درجة من التدهور الاقتصادي لم يسبق لها مثيل. فمن الصعب جداً تخيل ظروف المعيشة لشعب فقد، في أقل من سنتين، ٤٠ في المائة من دخله القومي، وأكثر من ٥٠ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي، وكثرةً من الوظائف بلغت حداً

صار معه حالياً ٥٠ في المائة من الأيدي العاملة بلا عمل. وليس هذا الوضع ناتجاً عن كارثة يمكن التخفيف من آثارها باتخاذ تدابير قصيرة الأجل، بل هو بسبب الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة والمتواصلة، وما خلفته من تدمير للهياكل الأساسية المادية والمؤسسية. وقد مس هذا كافة جوانب الحياة، من مرفقي المياه والكهرباء إلى الطرق والمنازل والمصانع والمباني الحكومية. كما أن السياسة الإسرائيلية التي طال أمدها والتي تنتهج في إغلاق الحدود الداخلية والخارجية للأراضي الفلسطينية منعت تماماً حركة السلع والمواد الخام اللازمة لعملية الإنتاج. وقد تسببت هذه الممارسات في كارثة اقتصادية، ودفعت بأكثر من ٦٠ في المائة من الأسر الفلسطينية إلى العيش في مستوى دون خط الفقر.

٤٤ - وعلى الرغم من مليارات الدولارات الثلاثة التي تلقاها الاقتصاد الفلسطيني من الجهات المانحة في السنوات القليلة الماضية، فقد أصبح الآن على شفا الإفلاس والانهيار التام، كما صار يواجه حلقة مفرغة من العقبات المتشابكة أمام التنمية. فقد وجهت غالبية المنح نحو بناء الهياكل الأساسية التي دمرتها القوات الإسرائيلية مؤخرا، فضاعت بذلك الموارد التي قدمتها الجهات المانحة إلى الشعب الفلسطيني وما بذلته من جهود في السنوات الماضية. والاحتلال الإسرائيلي هو السبب الوحيد في التدهور الاقتصادي الحالي، وكما أنه هو السبب في تحويل مسار المعونة الخارجية عن أهداف التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل وتوجيهها نحو تلبية الاحتياجات الأساسية العاجلة للشعب الفلسطيني.

٤٥ - وأعرب عن تقديره لما تبذله الأونكتاد من جهود لدعم القدرة المؤسسية للسلطة الفلسطينية، لا سيما في مجالات تيسير وتشجيع التجارة، والتجارة في الخدمات، والنقل، والاستثمار، والشؤون المالية، والمنافسة. واختتم كلمته متوجهاً بالشكر إلى الأمانة لإعدادها هذا التقرير الذي تتمشى استنتاجاته مع تلك التي انتهت إليها وكالات دولية أخرى مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وغيرها. وتوجه بالشكر أيضاً إلى الجهات المانحة لدعمها المستمر للشعب الفلسطيني.

٤٦ - وأشارت ممثلة **الصين** إلى أن برنامج الأمانة لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني عنصر مهم من عناصر ولاية الأونكتاد. فقد حقق البرنامج نجاحاً باهراً في تشجيع التجارة والتنمية الاقتصادية للفلسطينيين، كما أنه تطور من القيام بأعمال البحث والتحليل إلى إعداد برنامج متكامل لأنشطة المساعدة التقنية، نجح في التشجيع على إدماج الاقتصاد الفلسطيني في الأسواق الإقليمية والعالمية.

٤٧ - وأعربت عن قلقها من الكارثة الإنسانية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، وناشدت الجهات المانحة زيادة مساعداتها المالية للتخفيف من معاناة الفلسطينيين. وحثت المجتمع الدولي على إبداء الاهتمام بالجهود التي يبذلها الفلسطينيون لضمان حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية المستقلة. وينبغي للمزيد من الحكومات والأطراف المعنية أن تعمل مع الأونكتاد على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الفلسطينية. وتتعهد الصين بمساعدة الاقتصاد الفلسطيني وإنهاء المعاناة الاجتماعية.

٤٨ - وشكر ممثل **تونس** الأمانة على ما تبذله من جهود لدعم الشعب الفلسطيني في ظل ظروف اقتصادية في غاية الصعوبة، نتيجةً لسياسة القوات الإسرائيلية المحتلة التي تعمد إلى إغلاق الحدود لمدة طويلة وبصورة متكررة في قطاع غزة والضفة الغربية. ويعبر تقرير الأمانة عن مدى معاناة الشعب الفلسطيني، حيث فقد الاقتصاد أكثر من نصف ناتجه المحلي الإجمالي، وتضاعف معدل البطالة أكثر من ثلاثة أضعاف، وألَمَّ الفقر بأكثر من ٦٠ في المائة من الأسر المعيشية الفلسطينية، واستُنفدت طاقة الاقتصاد الإنتاجية. وقد اضطرت هذه الظروف السلطة الفلسطينية إلى زيادة اعتمادها على دعم المانحين للوفاء بما يفرضه الواقع عليها من احتياجات الإغاثة في حالات الطوارئ.

٤٩ - وشكر الجهات المانحة، وحثها على زيادة دعمها للشعب الفلسطيني، لا لمجرد الوفاء باحتياجاتها المتصلة بالإغاثة في حالات الطوارئ، وإنما أيضاً لتوفير الدعم المؤسسي اللازم لبلوغ أهداف إنمائية طويلة الأجل. وأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها الأونكتاد لدعم السلطة الفلسطينية والتقدم المحرز في عدد من برامج الأونكتاد رغم الظروف الصعبة السائدة في الميدان. وحث الأمانة على زيادة جهودها الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في التغلب على الأزمة الحالية وبلوغ أهدافه الاقتصادية الطويلة الأجل.

٥٠ - وأعرب ممثل **الأردن** عن قلق بلده العميق من الحالة المثيرة للانزعاج التي آل إليها الاقتصاد الفلسطيني. وقد أسهب تقرير الأمانة في شرح الأسباب التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية الواسعة النطاق وفي التحذير من آثارها على الأمد البعيد. وكما لاحظ التقرير، ينحصر الاقتصاد في ''دورة من النكوص في التنمية'' من شأنها أن تفضي في النهاية إلى فقدان الثقة في الاقتصاد، وتفاقم الأزمة السياسية. والازدهار الاقتصادي شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار.

٥١ - وإن تناقص الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وتدمير الهياكل الأساسية المادية، والصعوبات التي تنطوي عليها إعادة بناء القدرة المؤسسية للسلطة الفلسطينية وإمكانية جني ثمار المساعدة المقدمة من المانحين وتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني، كلها أمور لها تأثير

سلبي على اقتصاد المنطقة. ينبغي إذن للمجتمع الدولي أن يزيد من دعمه للشعب الفلسطيني الذي يعيش في ''حالة طوارئ إنسانية معقدة''. واختتم كلمته معرباً عن امتنان الأردن للأمانة، ومشيداً بالجهود الدؤوبة والحثيثة التي تبذلها الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني، رغم تدهور الظروف الأمنية في الميدان.

٥٢ - وقالت ممثلة **لبنان** إن الأراضي الفلسطينية المحتلة ظلت تعيش أزمة اقتصادية حادة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، نتيجة لممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلية. وينذر التدمير المتكرر للمرافق العامة والهياكل الأساسية بمزيد من التدهور الاقتصادي وازدياد لمعاناة الشعب الفلسطيني. فالظروف الاقتصادية والمعيشة الآخذة تدريجياً في التدهور تستلزم مضاعفة الدعم المقدم من المانحين إلى الشعب الفلسطيني الآن وأكثر من أي وقت مضى، ليس فقط لتلبية احتياجات الإغاثة في حالات الطوارئ والاحتياجات اليومية الأساسية، وإنما أيضاً لبناء القدرات اللازمة لبلوغ أهداف إنمائية طويلة الأجل. وشكرت الأمانة والبلدان المانحة على مساهماتها، وحثتها على الإسراع بجهودها الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق تطلعاته المشروعة.

٥٣ - وأثنى ممثل **باكستان** على الأمانة لتقديمها هذا التقرير. فالتقرير يبين بوضوح أن السياسات الإسرائيلية التي تنتهج التدمير المنهجي للهياكل الأساسية الفلسطينية والممتلكات الخاصة أصابت الاقتصاد الفلسطيني بالشلل. كما كان من أثر هذه السياسات تضييق الخناق الاقتصادي على الشعب الفلسطيني. ويجدر بالإشارة أن الأونكتاد كانت تقدم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني حتى حينما كانت الظروف السائدة تشتد صعوبة. وتستحق الأونكتاد التقدير على هذا الدور الإيجابي الذي تؤديه، وقد شجعها ممثل باكستان على مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني، فهي حيوية لتعزيز المؤسسات والهياكل الأساسية الاقتصادية الفلسطينية. واختتم كلمته مكررا التأكيد على دعم بلده للشعب الفلسطيني وكفاحه المشروع، ومعرباً عن أمله في أن يزيد المجتمع الدولي مما يقدمه من دعم مالي، وأن يجد حلاً سلمياً ودائماً للقضية الفلسطينية، يتفق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥٤ - وشكر ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** الأمانة على ما تبذله من جهود، لصالح الشعب الفلسطيني. وقال إن الولايات المتحدة تؤيد التدابير الرامية إلى توفير حياة أفضل للفلسطينيين، والتشجيع على ممارسة النشاط الاقتصادي العادي في المناطق الفلسطينية. وتعد الولايات المتحدة من بين أهم مصادر المساعدة على تلبية الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين،

من خلال آليات منها الأونروا. وأعرب، من هذا المنطلق، عن تقديره لأعمال المساعدة التقنية التي تضطلع بها الأونكتاد لصالح الفلسطينيين.

٥٥ - وقد سبق له أن أعرب عن أمله في أن تتحاشى مناقشة تقرير الأمانة توجيه الاتهامات إلى جانب واحد، وتسييس هذه المسألة بصورة غير ملائمة، ولكن هذا لم يتحقق في جميع الأحوال. وكرر التأكيد على أن بلده على يقين من أن السلام وانعدام النزاع شرطان لا غنى عنهما للتنمية. والولايات المتحدة لا تزال تشارك في الجهود الرامية إلى النهوض ببرنامج إصلاح فلسطيني شامل، وإعادة التعاون الأمني، والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون، والعمل على استئناف الحوار بين الطرفين. واختتم كلمته بحث الجانبين على اتخاذ خطوات فورية للتخفيف من حدة الحالة، والامتناع عن اللجوء إلى عبارات وأعمال من شأنها تأجيج التوترات.

٥٦ - وقال ممثل **الجزائر** إن وفده وجد صعوبة في أن يركز في مداخلته على تقرير الأمانة، نظراً للتدمير وأعمال القتل الجماعي التي ترتكبها يومياً آلة الحرب الإسرائيلية التي لم تستثن الطبيعة نفسها. ففي الوقت الذي تُقتلع فيه أشجار الزيتون لمجرد أن أصحابها فلسطينيون أو لأنها ترمز إلى السلام، يجري بانتظام تدمير المنشآت الاقتصادية والهياكل الأساسية المادية والمؤسسية الفلسطينية. كما أن المجازر المروعة تجعل من الصعب التعامل مع هذا البند بطريقة عادية، مما يدعوه إلى مطالبة المجتمع الدولي بإنهاء هذا الاعتداء غير المسبوق على شعب إنما يرغب في ممارسة حقه في أن يحيا بكرامة على أراضيه.

٥٧ - وفي حين أن بلده يقدر الجهود التي تبذلها الأونكتاد لدعم الفلسطينيين في الحدود التي تسمح بها إسرائيل، إلا أن هذه الجهود غير كافية، ولا يمكنها أن تحل محل الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والذي تم تهميشه، فيما يتعلق على الأخص بقضية الشعب الفلسطيني. فالدبابات والجرافات الإسرائيلية تدمر بانتظام المشاريع الإنمائية الدولية، محولة إياها إلى مقابر جماعية للفلسطينيين. وفي حين أنه يشيد بالجهات المانحة على مساهماتها في إقامة أسس الاقتصاد الفلسطيني، فإنه يوجه عناية جميع البلدان المعنية إلى ضرورة التدخل لوضع حد لآلام الشعب الفلسطيني. فلو أن هذا الوضع استمر على هذه الوتيرة، لأسفر عن هولوكوست (المحرقة النازية) جديد. وأشار إلى الثمن الباهظ من الأرواح البشرية الذي دفعه العالم، وأوروبا خاصةً، وإلى القضاء على الملايين من الناس بسبب قيام بعض البلدان بغض الطرف عن ظهور النازية والفاشية في الثلاثينات من القرن الماضي.

٥٨ - وأكد أن توفير ملايين الدولارات من الأموال لتلبية الاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني ينبغي ألا يُتخذ عذراً يريح به المجتمع الدولي ضميره تجاه واجبه في دعم الضحايا

وتجاه إعمال حقوق شعب يقاوم الاعتداء والاحتلال. واختتم كلمته مشيراً إلى خيار السلام العادل والشامل الذي اقترحته البلدان العربية في آخر مؤتمر قمة لها في بيروت، في الوقت الذي جنحت فيه إسرائيل إلى الحرب والقضاء على الفلسطينيين وسلطتهم الوطنية.

٥٩ - وقال ممثل **إسرائيل**، ممارساً حقه في الرد، إنه كان يفضل عدم الخوض في جدل آخر حول هذا الموضوع. ولكنه ما كان ليمتنع عن ذلك حين يتعدى وفد معين، مرة أخرى، على أمور حساسة وعزيزة على إسرائيل والشعب اليهودي. وأعرب عن رغبته في تحذير ممثل الوفد المعني بأن عليه ألا يقارن، أياً كانت التلميحات التاريخية التي يختارها، بين أحداث الهولوكوست المأساوية التي راح ضحية لمذابحها ستة ملايين يهودي، والخلافات السياسية القائمة حالياً بين الإسرائيليين والعرب والفلسطينيين. وكرر تأكيد مطالبته بالتزام نوع من الاحترام للقيم والذكريات العزيزة على الشعب الإسرائيلي واليهودي. وذكّر الوفد المعني بوقوع مجازر وخسائر أكبر من ذلك كثيرا في مناطق معينة أخرى من العالم، ولكن البلدان المعنية اختارت منع وسائط الإعلام من عرضها.

٦٠ - وقد اقترحت إسرائيل آخر عرض لتحقيق السلام في كامب ديفيد في تموز/يوليه ٢٠٠٠، ولكن السلطة الفلسطينية رفضت يد إسرائيل الممدودة، في حين أن الولايات المتحدة طرحت فيما بعد مقترحا لمد الجسور قبلته إسرائيل. ولو أن أحدا رفض آخر عروض السلام، فهو ليس إسرائيل. فإسرائيل مستعدة لبدء المفاوضات من جديد فور انتهاء العنف، ولكن يجب أن تسمع أولاً في قاعة المؤتمرات نداء واضحاً لا لبس فيه لإنهاء العنف الذي يضر بالجانبين.

٦١ - وذكر ممثل **مصر**، ممارساً حقه في الرد، أنه كان يفضل هو أيضاً ألا يتدخل ثانيةً في النقاش، لولا أنه اضطر إلى ذلك في ضوء البيان السابق. فإقدام طرف أو بلدين على عرض مقترح للسلام في أية منطقة لا يعني أنه ينبغي أن يكون هذا المقترح هو الحل الوحيد أو الحل العادل لإحلال السلام في المنطقة المذكورة. وقد اتُّخذت قرارات دولية معترف بها في هذا الشأن، وهذه القرارات هي التي ينبغي أن تكون الأساس الذي يستند إليه الحل، وهي التي ينبغي تنفيذها. وبما أن المناقشة انتقلت إلى الخوض في المقترحات المختلفة, فإنه يذكر بأن ممثل الجزائر أشار إلى مقترح السلام المقدم من جامعة الدول العربية أثناء اجتماع قمتها الأخير في بيروت، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦٢ - وذكر ممثل **فلسطين**، ممارساً حقه في الرد، أنه امتنع عن الرد على البيان الأسبق الذي أدلى به ممثل إسرائيل، والذي تضمن العديد من الأخطاء التي كانت تستوجب الرد عليها. غير أنه بعد أن أخذ ممثل إسرائيل الكلمة مرة أخرى لاجئاً إلى مغالطات ومحاولات

لخلط الأمور، كان لا بد لفلسطين من أن تدلي ببعض التعليقات. وتساءل عن السبب في أن إسرائيل هي وحدها التي تؤكد أن ضحية الأمس من حقها أن تكون جلاد اليوم، مشيراً إلى أن هذا هو الدور الذي تؤديه إسرائيل يومياً ضد الشعب الفلسطيني. وأما عن إشارة ممثل إسرائيل إلى الهولوكوست، فهو لا يريد الخوض في جدال بشأن حقيقة المحرقة أو عدد ضحاياها. وتساءل رغم ذلك، مفترضاً القبول بوقوع ضحية للهولوكوست، فقال: بأي حق تسمح إسرائيل لنفسها بأن تصبح جلاد الشعب الفلسطيني اليوم؟ وأعرب عن اعتقاده في أن المجتمع الدولي ضاق ذرعاً بهذا الهراء.

٦٣ - وأضاف أن ممثل إسرائيل تحدث اليوم أيضا عن مقترحات السلام. ولكن، ما هو السلام الذي تنتظره إسرائيل مع احتلالها لأرض الآخرين بالقوة، وهو أمر يرفضه القانون الدولي من حيث المبدأ؟ ولا يستطيع ممثل إسرائيل أن يتحدث عن السلام في الوقت الذي تقوم فيه قوات احتلاله كل يوم بقتل الأطفال الفلسطينيين، وتدمير منازل الفلسطينيين وأراضيهم، وارتكاب المجازر كما فعلت مؤخرا في غزة وخان يونس وجنين، وكما حدث من قبل على أيدي شارون نفسه في صبرا وشاتيلا وكفر قاسم وقبيه. وكلها مجازر أكدت الأمم المتحدة أنها شكل من أشكال الإبادة الجماعية. ولا يمكنه أن يتوقع أن يصدق الناس كلام إسرائيل عن السلام في الوقت الذي ترتكب فيه قوات احتلالها المجازر بصورة يومية.

٦٤ - وذكر ممثل **إسرائيل**، ممارساً مرة ثانية حقه في الرد، أن في حين أن بإمكانه الرد على العديد من الأكاذيب والاتهامات الموجهة لإسرائيل، إلا أن هناك نقطة واحدة لا يمكنه السكوت عليها، وهي تساؤل ممثل فلسطين في هذه القاعة، وبعد مرور خمس سنوات على انعقاد جلسات اللجنة التحضيرية لمؤتمر ديربان في قصر الأمم، وبعد اجتماع ديربان الشائن الذي استخدمت فيه لغة الكراهية، عما إذا كان الهولوكوست قد وقع أو عما إذا كان عدد ضحاياه دقيقاً أم لا. ومن غير المقبول أن ينكَر وقوع الهولوكوست في منبر من منابر الأمم المتحدة، أياً كانت الاختلافات في الآراء فيما يتعلق بالصعوبات الحالية التي يمر بها الشرق الأوسط.

ثالثا - المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

٦٥ - افتتح الدورة التاسعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ السيد نَيثن إيرومبا (أوغندا)، رئيس المجلس بالوكالة المنتهية مدة رئاسته.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٦٦ – انتخب المجلس بالتزكية، في جلسته العامة ٩٣٠ (الافتتاحية)، المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، السيد ديميتر تزانتشيف (بلغاريا) رئيساً للمجلس في دورته التاسعة والأربعين.

٦٧ – كما فرغ المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، من انتخاب أعضاء المكتب للعمل في مكتب المجلس طوال دورته التاسعة والأربعين، حيث انتخب ١٠ نواب للرئيس ومقرراً. وبذلك أصبحت عضوية المكتب المنتخب على النحو التالي:

الرئيس: السيد ديميتر تزانتشيف (بلغاريا)

نواب الرئيس: السيد يوري أفاناسييف (الاتحاد الروسي)

السيد بونيفاس تشيدياوسيكو (زمبابوي)

السيد لويس فليبه دِه سَيشس كُرَّيا (البرازيل)

السيد نثَن إيرومبا (أوغندا)

السيد توشيّوكي إيوادو (اليابان)

السيد دوغلاس م. غريفيثس (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد فرانسوا ليجيه (فرنسا)

السيد ساموييل ت. رامِل (الفلبين)

السيد لِستِر مخيّا سوليس (نيكاراغوا)

السيد إبرهارد فون شوبرت (ألمانيا)

المقرر: السيد مهدي فخري (جمهورية إيران الإسلامية)

٦٨ – ووفقاً لما درجت عليه العادة، وافق المجلس على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين، وكذلك رئيسا لجنتي الدورة، مشاركة كاملة في أعمال المكتب.

جيم – إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها

(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٦٩ – أقر المجلس، في جلسته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة، الواردة في الوثيقة TD/B/49/1. (للاطلاع على جدول الأعمال بالصيغة التي اعتمد بها، انظر المرفق الأول أدناه).

٧٠ - وفي الجلسة ذاتها، ووفقا لتنظيم عمل الدورة على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/49/1، أنشأ المجلس لجنتين للدورة تتوليان النظر في البنود المدرجة في جدول أعماله وتقديم تقارير عنها، وذلك على النحو التالي:

اللجنة الأولى للدورة:

البند ٤: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً: (أ) تنفيذ الأنشطة على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً؛ (ب) الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً: المزايا الفعالة ومسألة التخريج.

اللجنة الثانية للدورة:

البند ٥: إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التكيف والحد من الفقر في أفريقيا

٧١ - وانتُخب عضوا المكتب التاليان للعمل في مكتب اللجنة الأولى للدورة:

الرئيس: السيد س. لاتساروتّو (سويسرا)

نائبة الرئيس والمقررة: السيدة و. تادسِّ (إثيوبيا)

٧٢ - وانتُخب عضوا المكتب التاليان للعمل في مكتب اللجنة الثانية للدورة:

الرئيس: السيد ف. سامب (السنغال)

نائب الرئيس والمقرر: السيد ف. ليجيه (فرنسا)

دال - عضوية الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية

٧٣ - في الجلسة العامة ٩٣٠ للمجلس، المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أصبحت تيمور الشرقية عضواً في الأونكتاد، وبذلك أصبح عدد أعضائه ١٩٢ عضواً.

٧٤ - وفي الجلسة ذاتها، أصبحت موزامبيق عضواً في المجلس وبذلك أصبح عدد أعضائه ١٤٨ عضواً.

هاء - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

٧٥ - اعتمد المجلس، في جلسته العامة ٩٣٦ المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تقرير المكتب المتعلق بوثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة التاسعة والأربعين (TD/B/49/13)، وبذلك فقد قبل وثائق تفويضهم.

واو- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للمجلس

(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

٧٦ - قرر المجلس، في الجلسة نفسها، أن يقوم الأمين العام للأونكتاد بوضع مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة الخمسين للمجلس وذلك في مرحلة لاحقة، لعرضه أثناء المشاورات التي سيجريها الرئيس.

زاي - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

(البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال)

٧٧ - تم إبلاغ المجلس في الجلسة نفسها، بأنه ليست هناك أية آثار مالية ناشئة عن أعمال الدورة التاسعة والأربعين.

حاء - اعتماد التقرير

(البند ١٢ من جدول الأعمال)

٧٨ - أحاط المجلس علماً في جلسته العامة ٩٣٦ المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بتقرير اللجنة الأولى للدورة (TD/B/49/SC.1/L.1 وAdd.1) وتقرير اللجنة الثانية للدورة (TD/B/49/SC.2/L.1 و Add.1 و Add.2) وقرر إدراجهما في التقرير النهائي للمجلس عن أعمال دورته التاسعة والأربعين.

٧٩ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المجلس مشروع التقرير عن أعمال دورته التاسعة والأربعين (TD/B/49/L.1 و Add.1-4)، رهناً بأية تعديلات قد تود الوفود إدخالها على ملخصات بياناتها. كما أذن المجلس للمقرر بأن يستكمل التقرير النهائي على النحو المناسب وأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بإعداد تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة.

الحواشي

(١) موجز أعدته أمانة الأونكتاد.

(٢) موجز قدمه الرئيس في الجلسة العامة الختامية للمجلس، وهو مدرج في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة بموجب مقرر اعتمده المجلس في الجلسة ذاتها.

(٣) موجز قدمه الرئيس في الجلسة العامة الختامية للمجلس، وهو مدرج في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة بموجب مقرر اعتمده المجلس في الجلسة ذاتها.

(٤) أُدرج في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة وفقاً لمقرر الجمعية ٤٤٥/٤٧.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

١ - المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للمجلس.

٢ - الجزء الرفيع المستوى: كيف يمكن لعملية ما بعد الدوحة أن تحقق أفضل أداء لصالح التنمية؟[(١)]

٣ - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: وضع البلدان النامية في التجارة العالمية.

٤ - التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا:

(أ) تنفيذ الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نموا؛

(ب) الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً: المزايا الفعالة ومسألة التخريج.

٥ - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التكيف الهيكلي والحد من الفقر في أفريقيا.

٦ - استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

٧ - أنشطة التعاون التقني:

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد؛

(ب) النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني؛

٨ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الخامس والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

٩ - متابعة المقررات التي اتخذها المجلس.

١٠ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) الترتيبات المتعلقة بالدورات العادية للمجلس؛

(ب) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.

١١ - مسائل أخرى.

١٢ - اعتماد التقرير.

حاشية المرفق الأول

(١) سيتناول الجزء الرفيع المستوى هذا العام قضية تتعلق بالبند ٦ من جدول الأعمال.